

السيد / أنطونيو ماريا كوستا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
 السيدة / أورسولا بلاسنيك وزيرة الشؤون الخارجية
 السادة رؤساء وأعضاء الوفود الموقرين
 السيدات والسادة

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في أعمال هذا المؤتمر، واسمحوا لي في هذا الصدد أن أوجه خالص الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذا الحدث العالمي الهام لا سيما وأنه المؤتمر الأول الذي يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الإتجار في الأفراد التي تتطلب تكاتف كافة دول العالم دون استثناء لمواجهة حيث لا توجد أي منطقة جغرافية في العالم بمنأى عن هذه الجريمة التي تعد مظهراً حديثاً من مظاهر العبودية التي جرمتها الأديان والمبادئ الأخلاقية فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الدولية.

السيدات والسادة

إن المتغيرات الدولية أدت إلى اتساع نطاق الجريمة المنظمة عابرة الحدود بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، فالفقر والجهل وانعدام الفرص المتكافئة للتنمية علاوة على مخاطر الاحتلال الأجنبي وممارساته أدت مجتمعة إلى خلق بيئة مواتية للإتجار غير المشروع في الأفراد وجعلت الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للمتاجرين في الأفراد الأمر الذي أدى إلى تصاعد ظاهرة الإتجار في الأفراد بحيث باتت تمثل ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم تحقق أنشطتها أرباحاً طائلة تقدر بالمليارات وذلك على حساب أكثر فئات المجتمع عرضة للإستغلال وهما الأطفال والنساء .

إن مصر إدراكاً منها لبشاعة جريمة الإتجار في الأفراد بوصفها منافية للقيم الإنسانية التي تحض عليها الأديان، فضلاً عما تمثله من امتهان لكرامة الإنسان الذي كرمه الخالق، وانتهاك لحقوقه الأساسية في الحياة والكرامة والأمن والحرية والمساواة، وإقتناعاً منها بأن النساء والأطفال يمثلون الفئات الأكثر تضرراً من هذه التجارة، فإنها تولي اهتماماً كبيراً لتلك

الظاهرة وتسعى للتعامل الحاسم والفعال معها سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى متعدد الأطراف من خلال الإسهام بصورة إيجابية فى صياغة المعايير الدولية فى هذا الشأن ومنها الأشكال المتعددة للجريمة المنظمة عابرة الحدود الوطنية .

وعلاوة على ذلك فإن مصر تساهم على المستوى العربى فى كافة الأنشطة المتصلة بمكافحة الإتجار فى الأفراد لا سيما فيما يتصل بالمجال التشريعى حيث ترأست مصر مجموعة العمل التى صاغت القانون العربى الاسترشادى لمكافحة جرائم الإتجار فى الأفراد الذى تم اعتماده، كما اشتركت فى إعداد ورقة العمل التى ستقدم بها جامعة الدول العربية للمنتدى.

السيدات والسادة

أود أن أؤكد على موقف مصر الثابت من عدم التهاون فى التعامل مع الاتجار فى الأفراد وخصوصاً الاتجار فى النساء والأطفال وتأثير تلك الجريمة بكافة أشكالها، وضرورة حماية الضحايا والتفرقة فى التعامل معهم بين المجرمين المتورطين فى تلك الأنشطة الإجرامية، بمشاركة كاملة من مؤسسات المجتمع المدنى ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام والمثقفين.

انطلاقاً من هذا الموقف، قامت الحكومة المصرية ولا تزال بجهود عديدة لمناهضة هذا النشاط الإجرامى ببعديه الدولى والداخلى التزاماً منها بالمعايير الدولية للأمم المتحدة. وتتويجاً لتلك الجهود صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء فى ١٥ يوليو ٢٠٠٧ بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار فى الأفراد بوزارة الخارجية، والتى أشرف برئاستها والتى تعد خطوة إيجابية فى إطار الجهود الحثيثة التى تقوم بها الحكومة المصرية لتنفيذ التزاماتها الدولية فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخاصة ظاهرة الإتجار فى الأفراد.

تضم اللجنة فى عضويتها ممثلين لكافة الجهات المعنية الحكومية وكذلك المجتمع المدنى، ومن بين اختصاصاتها صياغة خطة عمل وطنية لمكافحة الإتجار فى الأفراد، وإعداد

تقرير سنوى يعرض على مجلس الوزراء، وصياغة تشريع متكامل لتجريم الإتجار فى الأفراد، واقتراح الإجراءات والبرامج لمساعدة وحماية الضحايا، وزيادة حملات التوعية وإعداد قاعدة بيانات مركزية، ومتابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة، فضلا عن التعاون مع منظمات المجتمع المدنى المعنية ، وتشجيع الجهود الرامية إلى تكوين والارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتفعيل التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية، وتعزيز آليات التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية على كافة المستويات .

هذا، ويركز عمل اللجنة على ثلاث مسارات أساسية هى المسار التشريعى والمسار التنفيذى والمسار الإعلامى- الثقافى- الترويجى الهادف لنشر الوعى بقضية الإتجار فى الأفراد. ويمثل المسار التشريعى قاعدة الانطلاق لعمل اللجنة حيث سيتحدد عمل المسارين الآخرين إلى حد كبير وفقاً لما تفرضه وتتطلبه التشريعات المصرية ذات الصلة.

وقد تحققت إنجازات عدة حتى الآن منذ تشكيل اللجنة فعلى المسار التشريعى وعلى الرغم من وجود العديد من التشريعات المصرية التى تتعامل مع الأشكال المختلفة للظاهرة إلا أن مصر حرصت على إفراد تشريع خاص لتجريمها يتناول المسائل التفصيلية بما فى ذلك وضع تعريف محدد لجريمة الإتجار فى الأفراد للتمييز بينها وبين الهجرة غير الشرعية، وتحديد صور النشاطات التى تمثل الإتجار فى الأفراد وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وعدم قصر التجريم على الإتجار فى الأفراد خارج الحدود المصرية فقط ولكن تغطيته للجرائم التى ترتكب فى الداخل، والتفرقة بين الجريمة التى يرتكبها فرد أو منظمة إجرامية، والتأكيد على التعاون الدولى لتسليم المجرمين المتورطين، والنظر إلى المتاجر به باعتباره ضحية يتعين بحث سبل معاونته بما فى ذلك توفير سبل إعادته لبلاده إن كان أجنبياً أو إعادة تأهيله إن كان مصرياً، وإتخاذ إجراءات وقائية لمنع وقوع الجريمة منها تخفيف العقوبة عن الضحية الذى يبلغ عن الجريمة أو الإعفاء من العقوبة وذلك للتشجيع على الإبلاغ فى أى مرحلة من مراحل الجريمة للكشف عن الشبكات الإجرامية وتشجيع الإدلاء بالشهادة للضحايا ضد تلك

الشبكات. وتحقيقا لكل ما تقدم فقد تم تشكيل لجنة صياغة داخل اللجنة الوطنية تعكف حاليا على صياغة مواد القانون الموحد، الأمر الذى نأمل فى الإنتهاء منه فى أقرب وقت ممكن. ومن ناحية أخرى، وتكاملا مع ما تقدم فمن المنتظر خلال الدورة البرلمانية الحالية صدور مشروع القانون المتضمن تعديلات على قانون الطفل الحالى من بينها تعديلات تنص على تجريم الاتجار فى الأطفال وكافة أشكال الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال، علاوة على قرب الإنتهاء من إعتقاد البرلمان المصرى لقانون جديد ينظم زراعة ونقل الأعضاء البشرية.

أما على المسار التنفيذى فتتخذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات التى تسهم فى تشديد التعامل مع ظاهرة الإتجار فى الأفراد، إلا أنه رؤى أن يتزامن مع تلك الإجراءات الشروع فى إجراء دراسة ميدانية متكاملة حول ظاهرة الإتجار فى الأفراد بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وذلك لتحديد حجم الظاهرة فى مصر وأنماطها الأكثر انتشاراً، والفئات المستهدفة بالاتجار، والعوامل الفاعلة فى نمو وزيادة هذه التجارة، وأهم السمات الاجتماعية والنفسية المميزة لمرتكبي مثل هذه الجريمة وضحاياها، والطرق المثلى لمواجهتها، وذلك بهدف التعرف على حجم المشكلة فى المجتمع المصرى فى أقاليم الدولة وبين المدن والقرى، والتعرف على أنماط وأشكال الاتجار فى البشر التى يفرزها الواقع المصرى، والتعرف على العوامل التى تؤدى إلى إفراز مشكلات الاتجار بالبشر فى الواقع المصرى، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة التشريعية وتنظيمياً ومجتمعياً. وقد تكفلت الحكومة المصرية بنفقات هذه الدراسة تقديراً منها لأهمية هذا الجهد الذى سيحدد شكل تحركنا على مختلف المسارات الأخرى.

من ناحية أخرى ونتيجة لإدراكنا لخطورة هذه الظاهرة وضرورة التعريف الواسع بها كأداة أساسية لمكافحتها فقد بذلت مصر جهوداً كبيرة على المسار الترويجى الهادف لتعريف المواطنين والمجتمع المدنى بأبعاد الموضوع. وقد تمثل بعض هذا التحرك فى إعداد مواد إعلامية سيتم قريباً بثها فى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، كما ظهرت بالفعل بعض التنويهات الإعلانية حول ظاهرة الإتجار فى الأفراد للمرة الأولى على شاشات التليفزيون المصرى، كما أنشأ المجلس القومى للطفولة والأمومة وحدة جديدة تختص

بموضوع مكافحة ومنع الاتجار في الأطفال عقدت دورتين تدريبيتين لقضاة محكمة الأسرة في مجال مناهضة الإتجار بالأطفال والأمهات بهدف إعداد كوادر من القضاة المتخصصين في هذا المجال، وللخبراء الاجتماعيين والنفسيين في مكاتب تسوية المنازعات الأسرية.

ومع ذلك، وفي ضوء التعقيد البالغ لهذه المشكلة والحاجة لتوحد الجهود الحكومية والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال الرامية لمواجهتها، فإنه سيتم في إطار تنظيم ورشة عمل حول قضية الإتجار في الأفراد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان بهدف التوعية بالظاهرة وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. ولا يزال هناك الكثير في هذا المجال لنحققه ولدينا العديد من الخطط الطموحة التي نأمل في تحقيقها في المستقبل القريب .

السيدات والسادة

لا تحظى ظاهرة الإتجار في الأفراد في مصر باهتمام حكومي فحسب ويكفينا فخراً ما تقوم به حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وبالتعاون مع ممثلى مجتمع الأعمال، واسمحوا لى أن أستعيد ما ذكرته السيدة سوزان مبارك خلال مائدة أتيانا المستديرة لمجتمع الأعمال حول مناهضة الاتجار بالبشر التي عقدت يوم ٢٣ يناير ٢٠٠٦ من أن قضية الاتجار بالبشر تختلف عن الكوارث الطبيعية ومشاكل الصحة والتغذية في أنها مشكلة يتسبب فيها الإنسان بنفسه لغيره وأنها تشبه ما تسببه الحروب من آلام ومن ثم فإنها تعتبر جريمة ضد الإنسانية جريمة لا يمكن السماح لها بالحدوث لأولادنا وفي مجتمعاتنا، وأن علينا مسؤولية جماعية لوقف الاتجار في الأفراد فوراً .

السيدات والسادة

إن مصر تؤكد على أهمية الانضمام للبروتوكول الإضافى الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار في الأفراد والذي يعد المرجعية الأساسية في مناهضة وتجريم الإتجار في الأفراد ، كما نشدد في هذا الخصوص على ضرورة استنهاض كافة الدول للوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون الدولي والمساعدات الفنية للدول النامية وفقاً لمواد البروتوكول فالإتجار في الأفراد

ليس من موضوعات حقوق الإنسان التي تستخدم فيها عبارات اللوم والتنديد إذ أنه في ضوء طبيعتها المعقدة وتداخلها مع الكثير من المشكلات الاجتماعية فإن أي تقدم إيجابي يتم إحرازه على صعيدها ينعكس بلا شك على القضايا الأخرى لحقوق الإنسان، ومن هنا فإننا نعول كثيراً على مستوى التعاون الدولي الإيجابي في هذا المجال الحيوى الذي لا يختلف أحد على أهميته مواجهته بكل الحزم والفاعلية.

السيدات والسادة

اسمحوا لى فى ختام كلمتى أن أتوجه مجدداً بخالص الشكر لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ولكل المساهمين والمشاركين فى إجتماعنا هذا، وأن أؤكد من جديد على ترحيبنا بما سيتمخض عنه المنتدى من نتائج نثق فى أنها ستكون إيجابية الأثر على الجهود الدولية لمكافحة الإتجار فى الأفراد.